

١٩٥٨	الهبوط	حزيران ١٩٥٤	
٥٤٦٪	٢٤٧٪	٨٤٣٪	نسبة اليهود العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة اليهودية :
٧٤١٪ (٧١)	١٤٩٪	٩٤٠٪	نسبة العرب العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة العربية :

وهكذا فإن انخفاض البطالة خلال أربع سنوات بين العمال اليهود كان أكبر منه بين العمال العرب . وبالإضافة فقد شهد عام ١٩٥٨ هوة أكبر في البطالة بين العرب واليهود مما كان الحال عليه عام ١٩٥٤ .

وفي الأساس تطابقت الخطة الاقتصادية الجديدة التي وضعت عام ١٩٥٢ مع ازدياد فروقات الدخل ومع استمرار نسبة البطالة العالية بين اليهود الشرقيين والسكان العرب . ومع ذلك فقد انصفت حقب الخطة الاقتصادية الجديدة بتدفق رأس المال بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الصهيونية . فقد بلغت واردات رأس المال الاجنبي بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٩ ، ٥٧٩ مليون دولار أي بمعدل ٥٧٤٩ مليون دولار سنوياً (٧٢) . وبما ان الحكومة التي خطت ونفذت الخطة الاقتصادية الجديدة كانت اسمياً « اشتراكية » ، وكان من بين أعضائها قادة سابقون للهستدروت مثل بن غوريون ، لا يتمالك المرء ان يسأل « لماذا خان هؤلاء القادة الاشتراكيون ، الطبقة العاملة ؟ » .

ويشعر غالبية اعضاء متسبين ، الذين يدركون تماما وجود الهستدروت وقطاعات الملكية الحكومية ، بان بيروقراطية العمال نفسها كانت دائما أقوى من الطبقة الرأسمالية في اسرائيل :

فهناك اشراف بيروقراطي شديد على القطاع الخاص (من قبل القادة العماليين) ومن قبل السلطة المباشرة للهستدروت والقطاعات الحكومية . وهذا الاشراف يتخطى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية ، الامر المقبول في معظم الدول الرأسمالية . ويجب ألا ننسى ان الاقتصاد الاسرائيلي ككل - وارباح الرأسماليين - يعتمد الى حد كبير على الاموال الاجنبية التي تعطي للبيروقراطية الصهيونية . وهناك عدة طرق يمكن للبيروقراطية العمال بواسطتها ان تقيم حالة من التوازن مع تدفق الاموال الاجنبية على مختلف اختكارات القطاع الخاص وان تتمتع بالسيطرة على البورجوازية (٧٣) .

وانا لا اعتقد ان وجهة نظر متسبين هذه تصور دور بيروقراطي العمال الاسرائيليين تصويرا دقيقا . فكما ذكرت سابقا ، تتصف نشاطات الهستدروت المالية والصناعية بالتعاون الوثيق بين البيروقراطيين والرأسماليين الاسرائيليين والمستثمرين الاجانب . ان البيروقراطيين كأفراد يحتلون مناصب حكومية هامة ، الا انه من الخطأ الافتراض بأنهم « يتمتعون بالسيطرة على البورجوازيين » . ورغم ان شخصيات مثل بن غوريون ، واشكول ، وغولدا مائير ، قد لعبوا دورا في تقرير مصير المعونات الاجنبية الضخمة ، الا ان سلطة البيروقراطيين الحكومية كانت امتدادا لقوة البورجوازية الاقتصادية .

ولم يمر فمثل الخطة الاقتصادية الجديدة في توفير حلول فعالة لمستويات الدخل المنخفضة ، وللبطالة ، ولاشكال اخرى من الحرمان موجودة في اوساط الطبقة السفلى الاسرائيلية ، بدون آثار سياسية . فمثلا، برزت حادثة «وادي الصليب» المشهورة عام ١٩٥٩ في اوساط اليهود الشرقيين . فقد أدت الاحتجاجات العنيفة على الاوضاع السيئة في حي وادي الصليب في حيفا الذي يسكنه يهود من شمال افريقيا ، الى اندلاع حوادث مماثلة في أماكن أخرى في اسرائيل . وقد أدت التظاهرات والانتفاضات الى ظهور « اللكود » ، وهي منظمة سياسية لليهود شمال الافريقيين ، والتي أعلنت معارضتها المتشددة « للمصالح الذاتية لكل الاحزاب القائمة ، وأعلنت عن تنبئها لعقيدة الانفصال الاقليمي » (٧٤) . ورغم ان « اللكود » قصرت نشاطها على المجال الانتخابي ، ورغم ان